باب الزراعة والاقتصاد

تجربة اجتماعية خطيرة

تجمع بين النزعتين : الفردية والسيطرة العامة

لانعاش الحياة الاقتصادية الاميركية

يرتاب بعض المفكرين في نجاح المشروع الذي وضعه الرئيس روزفلت واعوانه لانعاش الصناعة الاميركية. ولكن ليس يرتاب احد في انتعاش الروح الاميركية. هذا الانتعاش هو اعظم المآثر التي تذكر بها حكومة روزفلت في الثمن الاول من حياتها . من المتعذر قياس الانتعاش الروحي ، فهو لا يوزن ولا يقاس، لكن لا يسع احداً انكاره. ان الذين يذكرون سمة القنوط واليأس تعلو وجوه الناس في آخر عهد هوفر، وينظر الى الوجوه فيها الآن مشرقة بنور الامل والثقة بالنفس، يعرف اي انقلاب احدثه روزفلت في الامة الاميركية. في امكان معارضيه ان يأتوا بالاحصاءات التي تثبت ان الخطط التي اتخذها لم تحقق كل ما علق بها من الامال. ولكن ليس في امكان الرياضي ان يقدر الروح الجديدة التي نفخها في الامة الاميركية . انه يتغلب على المصاعب بعزم صلب ، ويفوز بتأييد الجمهور بزعامة قوامها الاقدام والاخلاص والذهن المستنير والبسمة الاخاذة. والشعب الاميركي من وراثه يؤيده في مشروعاته فقد روى لنا صديق قدم حديثاً من اميركا ان الاميركيين لا يريدون ان يسمعوا كلمة لجبة . ويقال ان اميركيا قال لروزفلت اذا نجحت فأنت اعظم رئيس انجبته هذه البلاد واذ اخفقت فأنت اتعسهم شأناً فرد الرئيس عليه « بل اذا أخفقت كنت آخر الرؤساء» وفي ذلك اشارة الى ما قد تصير اليه شؤون تلك البلاد اذا اخفقت مشروعاته الجليلة

كان اليوم (٤ مارس ١٩٣٣) الذي تقلد فيه المستر فرنكلن روزفلت منصب الرآسة الاميركية يوماً جاهماً عصيباً . واجهت فيه البلاد الاميركية ازمة خطيرة في منشآتها المالية . فتذرع الرئيس بالشجاعة والحزم وعالج الحالة الطارئة حتى سكنت العاصفة واطمأنت النفوس قليلاً ، فاقبل على اصل الشر يعالجهُ وفقاً لمبادىء الحزب الذي رشحهُ وايدهُ في الانتخاب ، ومجاراة لآراء مستشاريهِ من علماء الاقتصاد ورجال السياسة والمال . ولو انهُ سأل اقتصاديي المدرسة الحرة رأيهم في الامر لقالوا له : — « لننتظر فعل الطبيعة وتحسن الاحوال وانقضاء الازمة وعودة حياة الصناعة والتجارة الى مجاريها » ولكن هذا الرأي ليس رأي روزفلت ، ولا رأي الاساتذة الذين يعاونونهُ. قال احدهم « الانتظار » وهز كتفيهِ . ثم اضاف : « اننا لا نستطيع ان ننتظر . فقد يبلغ عدد العمال العاطلين قبل تحسن الاحوال مبلغاً لا تفلح معهُ اية محاولة ثم انهُ ليس من الثابت انهُ اذا تحسنت الاحوال تمكنت الصناعات من تشغيل كل العمال العاطلين» . وسواء أأخطأوا ام اصابوا في تفكيرهم هذا فهم يرون انهُ لا بدَّ من العمل . وقد اقدموا عليهِ

وغرضهم تنظيم الصناعة واعانة الفلاح والشروع في اعمال عامة واسعة النطاق كتشجير الجبال وبناء المباني والطرق وما اشبه ذلك

وقد منح الكنغرس الاميركي ، المستر روزفلت في خلال الشهور التي تلت ذلك اليوم التاريخي ، سلطة واسعة النطاق ، يقال انهُ قلما منح مثلها رئيس اميركي ، بموجب قوانين خاصة اقرّها رجاله اولها خاصٌّ بموازنة الميزانية وخفض اموال معاشات الحرب ، وثانيها بمعالجة الحالة الزراعية ، وثالثها باعمال الديون الاصلية وابتداع الوسائل لتخفيفها عن كواهل الفلاحين وصغار الملاّك وبوجهٍ خاص ملاّك البيوت والدور الصغيرة ورابعها يمنح الرئيس الحق في نقص مقدار الذهب في الريال الاميركي ، اذا رأى ان ذلك لازم لرفع الاسعار بنقص قيمة النقد ، وخامسها وهو قفل العَقْد وواسطة العِقْد ، هو مشروع الانعاش الصناعي ، والغرض منهُ ايجاد عمل للعاطلين من العمال وتنبيه الاعمال والاشغال بوجهٍ عام

كان خروج الولايات المتحدة الاميركية من قاعدة الذهب ، حدثاً ذا شأن في تنبيه الكيان الاقتصادي الاميركي لرفع اسعار العروض في اميركا . فهبوط قيمة الدولار بالمقابلة مع الجنيه مثلاً ، يعني زيادة قيمة الجنيه بالمقابلة مع الدولار . فالجنيه على ذلك اقدر على شراء البضائع الاميركية . وهذا يشجع الانكليز ، ومن يجري مجراهم من ناحية العملة والنقد ، على زيادة ما يطلبونهُ ويبتاعونهُ من العروض والمصنوعات الاميركية . فهذا يدفع باسعار البضائع الاميركية الصادرة منها الى الارتفاع . ثم ان البضائع التي تستوردها اميركا من الخارج تميل الى الارتفاع كذلك ، فالمستورد الاميركي للبضائع الانكليزية مثلاً ، يميل الى رفع اسعارهم ، لانهُ يعلم انهُ سوف يقبض من زُبنهِ الاميركيين دولارات ناقصة القيمة

فالخروج عن قاعدة الذهب في اميركا ، يميل بالاسعار الى الارتفاع بوجه عام

ولكن القارىء يسأل عما يحدث للبضائع التي تصنع وتباع في اميركا نفسها . ان هذه لا تتأثر بسعر الكبيو وعلاقة الدولار بالجنيه . والواقع انهُ اذا ظلَّ الكساد سائداً السوق الاميركية أثّر هذا الكساد في ارتفاع اسعار البضائع الصادرة والواردة رغم خفض سعر الدولار كما قدمنا . وتأييداً لذلك نذكر ان انكلترا خرجت عن قاعدة الذهب في سبتمبر سنة ١٩٣١ ، فارتفعت الاسعار نحو ٦ في المائة في بضعة الشهور الاولى التي تلت الخروج عن قاعدة الذهب . ولكن عادت الاسعار فسقطت بمقدار ما ارتفعت ، لان الحالة العامة لم تتحسن حينئذٍ

فكل ما يستطيعهُ خفض سعر العملة هو رفع الاسعار في ناحية واحدة من نواحي الحياة الاقتصادية الواسعة النطاق . ولكن الارتفاع العام في اسعار العروض يتوقف على عوامل متعددة . والغرض من مشروعي رفع اسعار المحصولات الزراعية والانعاش الصناعي هو جمع هذه العوامل الباعثة على رفع الاسعار بوجه عام . اما في المشروع الاول — اي الزراعي — فقد توسلت

الحكومة الى رفع اسعار الحاصلات الزراعية بتقييد المساحات المزروعة ، وفرض ضريبة على صناعات الاطعمة وهذه الضريبة ينتظر ان تزيد اسعار الاطعمة للمستهلك ، فترتفع اسعار الحاصلات الزراعية بوجه عام

اما مشروع الانعاش الصناعي Industrial Recovery Act فالغرض منهُ رفع الاسعار بازالة الوسائل التي تتوسل بها البيوتات الصناعية للمنافسة الحادة فيما بينها ، وبزيادة العمال العاملين ، وتوسيع نطاق المقدرة على الشراء في كتلة الشعب. اما زيادة العمال العاملين فينتظر ان تتم (اولاً) بواسطة مشروعات واسعة للاعمال العامة — الطرق والمباني والاسطول — رصد لها مبلغ ٣٣٠٠ مليون ريال و(ثانياً) بحمل أصحاب الصناعات الكبرى على وضع أنظمة للمنافسة العادلة وتنسيق برامج الانتاج فيها ، حتى لا يزيد الانتاج على الطلب

فاذا أزيلت الوسائل التي تتوسل بها الدور الصناعية للمنافسة الحادة في خفض الاسعار وقضاء كل مصنع على مصنع يزاحمه ، تمكنت دور الصناعة والبيوتات التجارية من تحديد أدنى الاسعار التي يمكن أن تباع بها العروض من دون أن يخشى سقوطها الى ما هو دون ذلك الحد . وهذا ينشيء بدوره ثقة أو هو يجددها ، ويشجع أصحاب الصناعات على التوسع في أعمالهم

ولكن هذا وحده لا يكفي . لانه اذا اتفق أصحاب الصناعات على دستور للمنافسة العادلة ، ووضعوا الحد الادنى لاسعار العروض ، وتجددت الثقة التجارية ، لم يستطيعوا أن يمضوا طويلاً في هذا الميدان إلاَّ إذا رأوا إقبالاً من ناحية الجمهور على شراء ما ينتجون

وهذا الاقبال مرهون بتشغيل العمال العاطلين عن العمل حتى تتداول أيديهم النقود فيبتاعوا ما يحتاجون اليه . فمشروع الاشغال العامة الذي رصد له نحو ٣٣٠٠ مليون ريال ، جزء متمم لمشروع تنظيم الصناعة . والدلائل تدل على ان هذا الانتعاش سائر في طريقه الطبيعي ، فالعمال الذين تحولوا من البطالة الى العمل ، في بضعة الاشهر الاخيرة يزيدون على مليوني عامل ، وأجور العمال آخذة في الارتفاع وكذلك ما تخرجهُ المصانع من البضائع آخذة في الزيادة شهراً إثر شهر

خذ مثلاً صناعة المنسوجات القطنية وما يتصل بها . فقد وضع لها دستور وافق عليه اكثر أصحاب هذه الصناعة ومندوبو هيئات العمال ، وبمقتضاه عين الأجر الأدنى للعامل ١٢ ريالاً في الاسبوع في الولايات الجنوبية و١٣ ريالاً في الأسبوع في الولايات الشمالية ، وجعلت ساعات العمل ٤٠ ساعة في الاسبوع وحظر تشغيل الاحداث الذين دون السادسة عشرة من العمر

وقد تعاون مندوبو أصحاب الصناعات ومندوبو هيئات العمال ، مع الجنرال هيوجنصن مدير مشروع انعاش الصناعة على وضع هذا الدستور . وكان مندوبو العمال قد طلبوا ان يكون الاجر الادنى ١٤ ريالاً في الجنوب و ١٦ ريالاً في الشمال وان تكون ساعات العمل ٣٠ ساعة في الاسبوع ، وان يحظر تشغيل الاحداث الذين دون السادسة عشرة من العمر

فانت ترى ان الدستور الذي تمّ الاتفاق عليه هو نتيجة مساومة . تنازل فيه العمال عن بعض مطالبهم لبلوغ الاتفاق المنشود بينهم وبين أصحاب الصناعة وممثلي الحكومة . ولعلّ أصحاب الصناعات تنازلوا كذلك قليلاً عن مطالبهم بغية الاتفاق لأن المعروف ان اجور عمال المنسوجات كانت ادنى من الاجور التي عيّنت في الدستور الجديد

وقد يقال ان جعل مقدار الاجر الاسبوعي الادنى ١٢ ريالاً أو ١٣ ريالاً ليس بالعمل الذي يبهج قلوب العمال . والواقع انهُ ليس شيئاً يذكر اذا قيس بالاجور التي كان يدفعها فورد حتى بضع سنوات خلت — وكانت ٦ ريالات في اليوم للعامل وهو يدفع الآن نحو ٤ ريالات في اليوم للعامل الواحد — ولكن يجب ان نتذكر ، ان البلاد ما تزال تعاني ازمة عصبية في صناعتها وزراعتها ومنشآتها المالية ، وان هذا هو الحد الأدنى للأجور ، وان متوسطها لا بدّ ان يكون فوق هذا المستوى . وان الدستور الجديد اذا تمّ تنفيذهُ فسح المجال لنحو نصف مليون من العمال العاطلين في هذه الصناعة . وما تمّ في صناعة المنسوجات القطنية تمّ في صناعة الحديد والصلب ، وصناعة المنسوجات الصوفية وغيرها

هذا من ناحية الصناعة . اما من ناحية الحكومة فقد رصدت مائة مليون جنيه لتوزعها الحكومة في وشنطن على حكومات الولايات . ثم انهُ وضعت خطة لارسال ٢٧٥ الف شاب الى الحراج وهم منظمون تنظيم الجند ، يتلقى كلٌّ منهم ريالاً في اليوم ويمنح السكن والغذاء مجاناً وعليه ان يبعث بثلثي مرتبه الى اهله . وغرضهم شق طرق واسعة في الحراج لتمكن رجال مكافحة الحرائق فيها من التغلب عليها لأن خسارة اميركا السنوية من هذه الحرائق جسيمة جداً . ثم ان عليهم ان يغرسوا ملايين من فسائل الاشجار في الوهاد والبطائح والجبال الجرد. ثم عليهم ان يبنوا السدود لمنع حدوث الفيضانات التي تخسر بها اميركا كلّ سنة خسائر فادحة

وكذلك يلتقي الجهدان ، جهد الصناعة الذي يقصد به رفع الاسعار وتشغيل جانب من العمال العاطلين ، وجهد الحكومة والغرض منهُ زيادة مقدرة الشعب على الشراء والا باءت الصناعات بالخسائر الفادحة

هذا من ناحية النظر الداخلية . فهل اصاب جهد الاميركيين على انعاش الصناعة والتجارة داخل البلاد يتعارض والنزعة الدولية . ان النظرة العجلى تسفر عن القول ان الانعاش الداخلي يتعارض فعلاً مع التعاون الدولي لانهُ اذا اقلع المشروع وزادت اجور العمال ونفقات الانتاج وارتفعت اسعار البضائع اضطرت اميركا الى زيادة تعريفتها الجمركية لكي تمنع البضائع الاوربية مثلاً من منافسة البضائع الاميركية في اميركا ، لان الاولى ارخص من الثانية . فاذا رفعت التعريفة الجمركية افضى ذلك من الناحية الاقتصادية الى انكماش تجارة اميركا الخارجية ومن الناحية النفسية الى رد فعل عنيف تتبعهُ رغبة في اخذ الثأر من اميركا فترفع التعريفات

الجمركية الاوربية وزيادة الحواجز التي تعوق التبادل التجاري العالمي ، وكل ذلك قاض على نزعة التعاون الدولي . ولكن إذا دققنا النظر وجدنا ان هذا إذا وقع ، يكون ذا أثر سيء في انتعاش أميركا نفسها . لانه اذا تقلص مقدار التجارة الاميركية الخارجية ، ارتدت البضائع المصنوعة بقصد التصدير الى السوق الاميركية فتغرقها ، وتنزع بالاسعار الى الهبوط فهي إذاً تتعارض مع الغرض الذي من أجله أنشيء مشروع الانعاش . وهذا يصح بوجه خاص على صادرات التبغ والقمح والقطن وهي التي تعتمد الى حد بعيد على تجارة الصادر فاذا نقص ما تصدره ، انشلت هي بدورها ، من حيث مقدرتها على الشراء ، وكذلك يسري الداء من ناحية في كيان اميركا الاقتصادي الى ناحية أخرى

فيتحتم على أميركا ، لكي تفلح في تحقيق أغراض المشروع ، ان ترقب بعين حذرة سير الاسعار في البلدان الاخرى وان لا تسمح لاسعار عروضها بالارتفاع ارتفاعاً كبيراً عن مستوى الاسعار في البلدان الاخرى وعند ذلك لا يلزم قط ، أن ترتفع التعريفة الجمركية لصد العروض الاوربية الرخيصة ، ويزول المحذور ، الذي أشرنا اليه قبلاً

بل ان هنالك ما يدل على ان انتعاش اميركا ، يسير كما سار الانهيار فيها من دولة الى دولة حتى يعم العالم . وإحصاءات المرافىء الاميركية في العهد الاخير ، تدل على أن ما استوردته أميركا من البضائع — وهي عام في الغالب — زاد زيادة تذكر في الاسابيع الاخيرة

فاذا مضى مشروع الانعاش الاميركي في سبيله ، متدرجاً في رفع الاسعار رويداً رويداً ، فالراجح أن النزعة القومية الاقتصادية في اميركا لن تتعارض مع التعاون الدولي

والخلاصة التي نخرج بها من هذه التجربة ان الأمة الأميركية تتجه الى نظام اجتماعي جديد ، ليس هو بالفاشستية ولا بالاشتراكية ، وانما هو يستمد من النظامين أهم مبادئهما . فقد كانت اميركا الى عهد قريب تؤمن بمبدإ الفردية الخشنة Rugged Individualism كما دعاه الرئيس هوفر وبفلسفة الاقتصاديين الاحرار القائمة على ترك الامور تسير في اعنتها Laissez-Faire فكان أصحاب الصناعات احراراً في استنباط ثروة البلاد وتسيير مواردها ، والتعاقد مع العمال تعاقداً تغلب عليه صفة السيطرة الرأسمالية ، ويستعملون في منافسة بعضهم بعضاً أساليب تعود على المنافس والمنافس والعمال والمجتمع بوجه عام بالخسارة والاضطراب . وقد افلس النظام القائم على هذا الاساس ، لتبدل الاحوال ، ونشوء نزعة التماسك بين العمال — ومن ينكر عليهم حقوقهم الانسانية — واتساع نطاق الصناعة وزيادة المنتج المتكدس ولسوء توزيع الثروة

لذلك اقدم روزفلت ورجاله على محاولة تنظيم الجهد الاقتصادي ، حتى يكون تنظيماً ، لا تشوز فيه ولا تنافر . وطريقتهم في ذلك بدعة تحتفظ بمزايا مبدإ الفردية ، ولكنها تحقق نوعاً من السيطرة الحكومية تجعل الكيان الاقتصادي متناسق الاجزاء